ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:06، العدد:01 (2021)، ص280-295

صدى العقيدة الأشعرية في نوازل الغرب الإسلامي - نوازل ابن رشد الجد (ت 520هـ) نموذجا-

Nawazil Ibn Rushd, -The Echo of the Ash'ari Faith in the Islamic West – the grandfather (d. 520 AH) – as a model

عبد الرحمان بلاّغ
جامعة بشار (الجزائر)
bellagh.abderahmane@univ-bechar.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/02/05
تاريخ القبول:
2022/03/16

الكلمات المفتاحية:
- ✓ نوازل
- ✓ عقيدة أشعرية
- ✓ بلاد الغرب الإسلامي
- ✓ علم الكلام

الملخص:

تتناول دراستنا مسألة بداية تداول العقيدة الأشعرية في الغرب الإسلامي، استنادا إلى واحد من المصادر النوازلية خلال القرن 6هـ/12م للقاضي ابن رشد الجد والموسوم بـ "**فتاوى ابن رشد الجد**"، والذي تضمن ثلاث نوازل فقط من بين عشرات الفتاوى، ودراستنا تعتبر محاولة لتأصيل انتشار العقيدة في الأشعرية في الغرب الإسلامي انطلاقا من كتب النوازل، مركزين على انتقال الأشعرية إلى الغرب الإسلامي، وظهور واشتغال الفقهاء بعلم الكلام، وعن علاقة الأشعرية بالمذاهب الفقهية خاصة المالكية، ومكانة علم الكلام في العقيدة الأشعرية، وعليه فاستخراج تلك النوازل ودراستها تمثل إضافة معرفية للبحث التاريخي، لأهميتها من الناحية الزمنية والفكرية والعقدية في الغرب الإسلامي.

Article info

Received:
05/02/2022
Accepted:
16/03/2022

Key words:
- ✓ Nawazil
- ✓ Ash'ari doctrine
- ✓ countries of the Islamic West
- ✓ theology

Abstract:

Our study deals with the issue of the beginning of the circulation of the Ash'ari faith in the Islamic West, based on one of the Nawazili sources during the 6th century AH / 12th century AD by Judge Ibn Rushd the grandfather and entitled "Ibn Rushd's Grandfather Fatwas". The book included only three out of dozens of fatwas and our study is an attempt to root the spread of The Ash'ari Creed in the Islamic West, based on the books of calamities. Focus will be on the transfer of Ash'ari to the Islamic West, the emergence and engagement of jurists with theology. The paper also deals with the relationship of Ash'ari with jurisprudential schools, especially the Maliki schools, and the place of theology in the Ash'ari faith. The extraction and study of those calamities would represent an addition to the historical research, due to its importance from the temporal, intellectual and doctrinal point of view in the Islamic West

مقدمة

تعتبر النوازل أدق وأصدق المصادر التاريخية، بحكم أنها تعكس واقع المجتمع وما يتداول فيه من أفكار ومعتقدات، وتعد نوازل ابن رشد الجد (ت 520هـ/1126م) من بين أهم النوازل، لارتباط نصوصها بفترة الدولة المرابطية في الغرب الإسلامي(447هـ-541هـ)، ولكونها تعتبر مرجعا فقهيا لعامة فقهاء الغرب الإسلامي ولفترة جد متأخرة، ومن بين القضايا التي تناولتها خلال تلك الفترة، قضية انتشار الفكر العقدي الأشعري في الغرب الإسلامي وموقف فقهاء المرابطين منه، بناء على تساؤلات حكام المرابطين، لمعالجة الوضعية والحفاظ على الوحدة العقدية والفقهية للدولة.

لذلك سأعالج في هذه الورقة، تلك النوازل التي أوردها ابن رشد في فتاويه وهي ثلاثة من بين عشرات النوازل التي عالجها، والتي تكشف الحالة العقدية في الغرب الإسلامي في نهاية القرن 5هـ/11م ومطلع القرن 6هـ/12م، وموقف فقهاء المرابطين من علم الكلام وأعلام الأشاعرة، ورد ابن رشد الجد عليهم انتصارا للعقيدة الأشعرية والمذهب المالكي، في مواجهة المعتزلة والشيعة وأهل الأهواء والمبتدعة، كما يظهر من خلالها حرص أمراء المرابطين على وحدة الغرب الإسلامي عقيدة ومذهبا.

تكمن أهمية البحث في نقل موضوع النوازل باعتباره موضوعا فقهيا إلى مجال البحوث التاريخية، لكونها تعطينا مادة مصدرية موثوقة، تعرفنا عن القضايا التي يثيرها المجتمع، لا سيما ما يتعلق بالجانب الفقهي والعقدي، لذلك تعتبر قضايا العقيدة الأشعرية التي تناولها ابن رشد الجد في مصنفه، إضافة معرفية جيدة في جانبها التاريخي، بحيث تؤصل لإرهاصات انتشارها في الغرب الإسلامي، وأغلب الدراسات التي تناولت انتقال العقيدة الأشعرية إلى الغرب الإسلامي – على الأقل التي اطلعنا عليها- لم تتناول هذه الاشارات المهمة التي تناولتها نوازل ابن رشد الجد.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية النوازل في الكتابة التاريخية وتأصيل القضايا التي تثيرها المجتمعات، ولا يمكن للبحث التاريخي أن يركن إلى سياق واحد ممثلا في قدوم تلامذة كبار الأشاعرة إلى الغرب الإسلامي لتبرير انتشار الأشعرية في الغرب الإسلامي، وبقدر ما لهذا من أهمية، فإن بحثنا يهدف إلى استقراء ما تحمله النوازل في هذا المجال ودراستها، كما أن العقيدة الأشعرية ارتبطت بالفقه المالكي في الغرب الاسلامي، لذلك هما يمثلان الشريعة أصولا وفقها لذا غالبية سكانه وإلى غاية اليوم.

عديد الدراسات التي تناولت انتشار العقيدة الأشعرية في الغرب الإسلامي، وتناولت عوامل انتشارها، وبعض من حملوا العقيدة إلى المنطقة، لكن لا نكاد نعثر فيها عمن تحدث في هذا الإطار عن نوازل ابن رشد وتطرقها إلى إرهاصات انتشار العقيدة الأشعرية في الدولة المرابطية، لذلك نعتبرها أصدق تعبير على هذه الإرهاصات.

قام الباحث الحبيب التجكاني محقق كتاب "**مسائل ابن رشد الجد**" بتصنيف محتوى المسائل فوجدها تتفرع إلى خمسة أنواع منها النوع الرابع الذي يتضمن مناقشات بين المذاهب كالمالكية والحنفية أو المالكية والظاهرية والشيعة، أو مناقشات المذاهب الكلامية كالمعتزلة والأشعري.

أما المحقق المختار بن الطاهر التليلي، لم يشر في مقدمة تحقيقه لكتاب "**فتاوى ابن رشد الجد**" – نفس الكتاب لكن بعنوان آخر– إلى القضايا العقدية التي تناولها ابن رشد في فتاويه، رغم أنه وضع قسما سماه مضمون الفتاوي، ومن الدراسات الحديثة التي تناولت نوازل ابن رشد دراسة بعنوان: قضايا مغربية في نوازل ابن رشد الجد، من تقديم شيماء أحمد السيد صالح، منشور بمجلة مدارات تاريخية المجلد 1 العدد 2 (ص ص91– 109) الصادر في أبريل 2019، إلا أن الدراسة لم تشر إلى تناول ابن رشد الجد في فتاويه لمسألة العقيدة الأشعرية، وكذلك الدراسة الموثقة للباحث ياسين أسعيدي بعنوان: **أهمية كتاب فتاوى ابن رشد في الدراسات التاريخية**، إلا أنه هو الآخر لم يتطرق لتناول ابن رشد لانتشار العقيدة الاشعرية في بري الأندلس والمغرب[1]. كما أن بعض الدراسات ربطت ظهور الأشعرية في بلاد المغرب بالدولة الموحدية ودعوة محمد بن تومرت، في حين نجد دراسات مثل المعنونة بـ: "**مراحل اعتناق المغاربة للعقيدة الأشعرية**"[2] قد أشارت إلى أن الفكر الأشعري عرف في زمن المرابطين، مستدلا على ذلك بدخول المذاهب الكلامية مثل الاعتزال قبل زمن المرابطين؛ فضلا عن الإشارة إلى الحسن المرادي الحضرمي، الذي يعتقد أنه أول من أدخل علوم الاعتقاد إلى بلاد المغرب.

لذلك تأتي دراستنا كواحدة من الدراسات التاريخية التي أعطت لكتب النوازل (فتاوى ابن رشد الجد) مكانة وأهمية في تتبع انتشار العقيدة الأشعرية في بلاد الغرب الإسلامي، حيث تمكنا من استخراج نوازل الكتاب المتعلقة بالعقيدة الأشعرية وعددها ثلاثة، وهي تؤسس لمرحلة مهمة من تاريخ انتشار الأشعرية في المنطقة.

وعليه؛ **إلى أي مدى يمكن اعتبار النقاش حول العقدية الأشعرية، والبحث في مذاهب أعلامها مؤشرا على انتشار الأشعرية في بلاد الغرب الإسلامي؟ وكيف كان موقف شيخ المالكية وقاضي الجماعة ابن رشد الجد من علماء الأشاعرة؟**

اتبعنا المنهج الاستقصائي في معالجة الاشكالية، والذي ساعدنا في استخراج النوازل ذات الصلة، كما وظفنا التحليل لفهم وتحليل النوازل، والتفسير للشرح. وطبيعة الدراسة تتطلب منا التركيز على مؤلَف ابن رشد الجد في طبعتين الطبعة الأولى بعنوان "**فتاوى ابن رشد الجد**" من تحقيق الطاهر التليلي، والثانية بعنوان "**مسائل ابن رشد الجد**" من تحقيق التجكاني؛ فضلا عن مؤلفات الأشاعرة وعلى رأسها "**كتاب الإبانة**" لصاحب العقيدة أبي الحسن الأشعري، ومصادر أخرى ذات الصلة ومراجع ودراسات حديثة، وللإلمام بإشكاليه الموضوع قسمنا الدراسة إلى أربعة عناصر فضلا عن الخاتمة، وهي: انتقال الأشعرية إلى بلاد الغرب وأهمية نوازل ابن رشد، ثم ظهور واشتغال الفقهاء بعلم الكلام، لنتطرق بعد ذلك إلى المذاهب الفقهية لأئمة الأشعرية، وأخيرا

مكانة علم الكلام بالنسبة لأيمان الفرد، وجاء ترتيب العناصر الثلاث الأخيرة، تبعا لورود النوازل في كتاب فتاوى ابن رشد الجد.

1. انتقال الاشعرية إلى الغرب الإسلامي

من خلال تتبع الفتاوى التي عرضت على القاضي والفقيه ابن رشد الجد (ت 520هـ/1126م) حول العقيدة الأشعرية، يظهر أن انتشارها في الغرب الإسلامي لم يحدث إلا بعد حوالي قرن من وفاة صاحبها أبي الحسن الأشعري (260- 324هـ/874- 936م)، وهذا يرجع في تقديرنا لعدة اعتبارات ليس المجال هنا لمناقشتها وإنما سنحاول تتبع ارهاصات ظهورها في الغرب الإسلامي.

شهد الغرب الإسلامي في مطلع القرن 4هـ/10م، نشاط لعدد من علماء السُّنة المؤيدين لعلم الكلام، ونلاحظ ذلك في ردودهم على مخالفيهم من الشيعة الاسماعيلية، مثل سعيد بن الحداد (ت 302هـ)، ومحمد بن سحنون (ت 256هـ/870م) ومنهم درّاس بن اسماعيل الفاسي كنيته أبو ميمونة[3] (ت 357هـ/967م)، الذي ذكر عنه ابن الفرضي، أنه كان حافظا للرأي على مذهب مالك(عياض، 1983، 6/ 82)، وإبراهيم بن عبد الله الزبيدي المعروف بالقلانسي (ت 359هـ/969م) وهو حسب ابن فرحون عالم فاضل له دراية بعلم الكلام والرد على المخالفين(ابن فرحون، ب. ت، 168/1) أخذ علم الكلام على يد بعض تلامذة الباقلاني (ت 403هـ/ 1013م)، وابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ/996م) صاحب الرسالة في التوحيد، فضلا عن كونه متبصرا في الرد على المخالفين.

يعتبر القرن الخامس الهجري (11م) بداية تسرب العقيدة الأشعرية إلى الغرب الإسلامي، ممثلة في جهود عدد من العلماء، أمثال أبي الحسن القابسي (ت 403هـ/1013م) وهو من أوائل العلماء الذين ناصروا ونشروا عقيدة أبي الحسن الأشعري منهجا ومضمونا في الغرب الإسلامي، إذ يقول: "**واعلموا أن أبا الحسن الأشعري** رضي الله عنه **لم يأتِ من هذا الأمر يعني الكلام إلا ما أراد به إيضاح السنن والتثبيت عليها ودفع الشبه عنها**" (ابن عساكر، 1984، ص 122)، وله رسالة في أبي الحسن الأشعري وأحسن الثناء عليه وذكر فضله وإمامته (ابن خلوف، 2003، 1/ 228). كما أرسل الباقلاني بعض تلامذته إلى بلاد المغرب لنشر العقيدة الأشعرية، منهم أبو عبد الله بن الحسين بن حاتم الأزدي (ت 423هـ/ 1032م) المتفنن في علم الكلام، وأبي طاهر البغدادي (ت 424هـ/1033م)، ونظرا لتصدره في علم الكلام ومكانته في القيروان، قال عنه أبو عمران الفاسي: "**لو كان علم الكلام طيلسانا ما تطيلس به إلا أبي طاهر البغدادي ... ولم يكن بالقيروان عالم مذكور وهو عالم بعلم الأصول، إلا وقد أخذ ذلك عنه**" (ابن عساكر، 1984، 121).

وفي هذا السياق، نحن لا نؤيد تعميم الإمام الذهبي الدال على أن علماء بلاد المغرب الذين زاروا المشرق خلال القرن 5هـ/11م، كان اهتمامهم مُنصب على الفقه أو الحديث أو العربية، ولا يخوضون في المعقولات، في حين نجد لم يأخذ أبو الوليد بن الفرضي (ت 403هـ/1013م) / وأبو عمرو الداني (ت

444هـ/1052م)، وأبو عمر بن عبد البر (ت 463هـ/1071م) (عياض، الغنية، 1981، 209/1) المعقولات إلا بالمشرق.

كما دلّت آثار أغلب الفقهاء المغاربة الذين زاروا المشرق خلال مطلع القرن الخامس الهجري، أنهم عادوا متأثرين بالفكر الأشعري، مثل فقيه القيروان أبي عمران الفاسي (ت 430هـ/1039م)، الذي حضر مجالس القاضي أبي بكر الباقلاني، وعاد إلى القيروان متقدا بعلم الكلام وبأشعرية بائنة، إذ يقول: "**رحلت إلى بغداد فلما حضرت مجلس القاضي أبي بكر الباقلاني ورأيت كلامه في الأصول والفقه والموالف حقرت نفسي، وقلت: لا أعلم من العلم شيئا ورجعت عنده كالمبتدئ**" (عياض، المدارك،1967، ص587)، فضلا عن أبي ذر الهروي المعروف بابن السّماك الخرساني المالكي (ت 434هـ/ 1043م) فقد نُقل عن الحسين بن أبي أمامة المالكي قوله: "**سمعت أبي يقول: لعن الله أبا ذر الهروي "ت 434هـ"، فإنه أول من حمل الكلام إلى الحرم، وأول من بثه في المغاربة**" (الذهبي، 1985، 557/17). ويؤكد الإمام الذهبي، أن أباذر كان على مذهب مالك ومذهب الأشعري، وبث ذلك بمكة، وحمله عنه المغاربة إلى المغرب والأندلس(الذهبي، 1985، 558/17)، كما وفدت جماعة من أهل المشرق على بلاد العرب الإسلامي، أمثال أبي نصر سهل بن علي بن عثمان الشافعي (ت 531هـ/ 1137م) (عياض، الغنية، 1981، 209/1) تلميذ الإمام الجويني والقشيري، والطوسي.

وشهد النصف الثاني من القرن 5هـ/11م، تداول مؤلفات أشعرية مثل كتب أبي محمد بن أحمد بن مجاهد (ت 370هـ/980م)، تلميذ أبي الحسن الشعري "**رسالة فيما التمسه فقهاء أهل الثغر من شرح أصول مذاهب المتعبدين للكتاب والسنة**" وكتابه "**الرسالة في عقود أهل السنة**" (إبراهيم، 2005، ص252)، كتاب ابن فورك (ت 406هـ/ 1015م)، "**تأويل مشكل الحديث**" والقلانسي (ت 459هـ/1067م) ذكره البرزلي (ت844هـ/ 1440م) وقال إنه كان من مشايخ الأشعرية، ونسب إليه بعض آراء الأشعري التي أدخلها القيروان (البرزلي، 2002، 91/1)، وشرح أبي المعالي الجويني (ت 478هـ/1086م) على كتابه الارشاد وكتاب البرهان.

كما برزت مؤلفات مغاربية، مثل "**عقيدة أبي بكر المرادي**" (ت 489هـ/1096م) التي ألفها في عهد الأمير يوسف بن تاشفين المرابطي (ت 500هـ/1107م) وأرجوزته الصغرى والكبرى في الاعتقاد وكتاب التجديد وغيرهما، وقد حمل تلامذته عقيدته ورووا جميع تآليفه، منهم أبو الحجاج يوسف بن موسى الكلبي، ويعتبر المرادي حسب التادلي، أول من أدخل علوم الاعتقادات إلى المغرب الأقصى (التادلي،1997، ص106). هذه المعطيات تطرح لنا إشكالا يتعلق بذلك التصور الذي انطبع لذي بعض الباحثين مفاده أن الفترة المرابطية، فترة اضطهاد لعلماء الاعتقاد، في حين ما ورد يدل على تداول مقولات ومؤلفات علماء العقيدة، وقرب بعض فقهاء الأشاعرة من السلطة أمثال ابن رشد الجد (ت 520هـ/ 1126م) والقاضي عياض(540هـ/1145م).

إن الوضعية لم تكن كما صورها عبد الواحد المراكشي من أن تلك الفترة ساد فيها "**تكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علوم الكلام وقرر الفقهاء عند أمير المسلمين –علي بن يوسف– تقبيح علم الكلام وكراهية السلف له وهجرهم من ظهر عليه شيء منه وأنه بدعة في الدين، وربما أدى أكثره إلى اختلال العقيدة**" (المراكشي، 1978، ص ص 154، 155). وتفضي العبارة الأخيرة أن معارضة أمير المسلمين للكلام في الاعتقاد، لم يكن عاما وإنما محكوم بشرط أن لا يؤذي إلى اختلال في العقيدة ويكون ذلك طبعا إذا انتشر بين العوام لذلك قال: "**ربما أدى أكثره إلى اختلال العقيدة**".

2. أهمية نوازل[4] ابن رشد (ت 520هـ/1126م)

أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، كان بإجماع من ترجموا له، ناسكا عفيفا، كريم الخلق، سهل الحجاب، كما كان أستاذا بطبعه (ابن رشد، البيان والتحصيل، 1988، 14/1)، صاحب كتاب "**فتاوى ابن رشد**" التي جمعها تلميذه أبو الحسن بن الوزان (ت 543هـ/1148م)، حيث يورد في نهاية مخطوطه ما نصه: "**إلى هنا انتهى ما جمعته من المسائل التي سئل عنها وأجاب عليها الفقيه الإمام القاضي أبو الوليد بن رشد شيخنا** رضي الله عنه" (ابن رشد، الفتاوى، 2018، ص35)، وبذلك تعتبر في تقديرنا من أغنى المدونات الفقهية في تاريخ الإنتاج الفقهي المالكي بالغرب الإسلامي حتى مطلع القرن 6هـ/12م، لارتباطها بالفترة المرابطية وفترة ملوك الطوائف وبداية دعوة محمد بن تومرت الموحدي، كما اعتمد عليها عدد من الفقهاء، سواء من المعاصرين له أمثال مثل ابن الحاج الشهيد، والقاضي عياض، أو من جاء بعدهم، مثل البرزلي والونشريسي؛ فضلا على أنها تضمنت قضايا مستجدة "**نوازل**" تتعلق بانتشار الأشعرية في بلاد المغرب، وهي بعد البحث في مضآن المصنف لا تتعدى الثلاثة نوازل.

هذا زاد من أهمية فتاوى ابن رشد، لأنها تطرقت لقضايا جديدة بالغرب الإسلامي، ممثلة في العقيدة الأشعرية، إضافة إلى اهتمام السلطة السياسية والفقهاء العلماء بالنقاش الفقهي حولها، وعلية موضوع بحثنا ناتج عن سؤال الحاكم للفقيه عن حكم شرعي عما يتصل بحياة الناس الدينية في بلاد الغرب الإسلامي، وكانت تلك الأسئلة الثلاث "**مدعاة إلى إثارة علم ابن رشد، واستجلاء رأيه، والتعرف على مذهبه واختياره، والاستهداء بهديه**" (ابن رشد، الفتاوى،2018، ص8)، وعليه فهي مسائل واقعية، مرتبطة بالزمان والمكان، وليس افتراضات نظرية، وتحمل غالبا اسم المستفتي، وبذلك هي مادة تاريخية بامتياز, كما أن أجوبته تبرز التزامه بمذهب الإمام مالك في أصوله ومنتصرا له.

لقاضي الجماعة ابن رشد مجموعة من المؤلفات منها: "**البيان والتحصيل**"، "**المقدمات والممهدات**"، "**اختصار المبسوطة**" ليحيى بن اسحاق بن يحيى بن يحيى الليثي (ت 303هـ/915م)، "**تهذيب مشكل الآثار**" لأحمد الطحاوي الحنفي (ت 321هـ/933م)، "النوادر"، "**المسائل الخلافية**" (ابن رشد، البيان والتحصيل، 1،18/1988)، "**حجب المواريث**"، "**اختصار الحجب على مذهب مالك بن أنس**"، فهرسة، وترجم لمحمد العتبي (ت 314هـ/926م) مولى عتبة لن أبي سفيان، القرطبي (ابن رشد، لبيان والتحصيل،1988، 19/1).

3. ظهور واشتغال الفقهاء بعلم الكلام

تتحدث النازلة الأولى الواردة في مصنف "**فتاوى ابن رشد الجد**" والمتعلقة بالعقيدة الأشعرية، عن حالة ظهور واشتغال الفقهاء بعلم الكلام والأصول في بلاد المغرب، مما جعل أمير المسلمين يرفع هذا الانشغال إلى القاضي ابن رشد الجد.

النازلة هي ترصد حالة الاشتغال بعلم الكلام والأصول للرد على أهل الأهواء، وكذلك حالة النكير عليهم والقدح وسب علماء الأشعرية، أمثال الشيخ أبي الحسن الأشعري (ت 324هـ/936م) وأبي اسحاق الاسفرايني (ت 418هـ/ 1027م) وأبي بكر الباقلاني (ت 403هـ/1013م) وأبي بكر بن فورك (ت 406هـ/ 1015م) وأبي المعالي الجويني إمام الحرمين (ت 473هـ/1080م) وأبي الوليد الباجي (ت 474هـ/1081م). وهذا يبرز لنا حالة التدافع الفكري الذي عرفه العصر المرابطي، خلافا لما ورد عند مؤرخي الدولة الموحدية والباحثين.

وجاء نص السؤال كالآتي: "**ما تقول في قوم يسبونهم، وينتقصونهم، ويسبونهم كل من ينتمي إلى علم الأشعرية، ويكفرونهم، ويتبرؤون منهم، وينحرفون بالولاية عنهم، ويعتقدون أنهم على ضلالة، وخائضون في جهالة، فماذا يقال لهم، ويصنع بهم، ويعتقد فيهم؟ أيتركون على أهوائهم أم يكف عن غلوائهم؟ وهل ذلك جرحة في أديانهم؟ ودخل في إيمانهم؟ وهل تجوز الصلاة من ورائهم أم لا؟ بين لنا مقدار الأئمة المذكورين ومحلهم من الذين وأفصح لنا عن حال المنتقص لهم والمنحرف عنهم؟ وحال المتولي لهم**" (ابن رشد، الفتاوى، 2018، ص408).

فكان جواب ابن رشد الجد، مشيدا ومثمنا لجهود هؤلاء واعتبرهم أئمة هدى وممن يجب الاقتداء بهم، ومنتقصا وطاعنا في كل من يسبهم ويعترض عنهم. ومن الحجج التي ساقها في ذلك: "**لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة، وأوضحوا المشكلات، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات، فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة لعلمهم بالله عز وجل وما يجب له وما يجوز عليه، وما ينتفي عنه، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول، فمن الواجب أن يعترف بفضلهم ويقر لهم بسوابقهم، فهم الذين عنى رسول الله ﷺ بقوله: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**"، ثم يردف قائلا مبينا زيغ المناهضين لهم بقوله: "**فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل، أو مبتدع زائغ عن الحق مائل، ولا يسبهم، وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق، ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق إذا كان مستسهلا ببدعة، فإن تاب وإلا ضرب أبدا حتى يتوب كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ[5] المتهم في اعتقاده من ضربه إياه**" (ابن رشد، الفتاوى، 2018، ص 805). يظهر أن هناك جدال فكري عقدي انتشر أيام يوسف بن تاشفين بين أعلام الأشعرية ومناوئيهم من الفقهاء والمتصدرين للإمامة، يفهم ذلك من خلال قول السائل: "**وهل يجوز الصلاة من ورائهم**"، وصل إلى حد

سب أئمة الأشعرية وتكفيرهم، دون سرد المؤاخذات التي سجلها المغاربة عليهم، مما يظهر أن الفريقين كانا على طرفي نقيض، كما يبرز سؤال أمير المسلمين انحيازه المبدئي لأئمة الأشعرية، بحكم أنه ركز في سؤاله على المخالفين للأشاعرة؛ **فماذا يقال لهم ويصنع بهم ويعتقد فيهم؟** كما أنه أفصح عن معاقبتهم، لأنهم حسب تعبيره أهل أهواء ومنحرفين، بينما حينما يتكلم عن أئمة الأشعرية يعبر بمفردات مختلفة مثل مقدار الأئمة المذكورين.

كما نستشف حرص الأمير المرابطي علي بن تاشفين على وضع حد لهذا الجدل في الغرب الإسلامي، بقوله: "**ماذا يقال لهم ويصنع بهم ويعتقد بهم؟**"، ولعل تدخل السلطة السياسية في هذه الحراك الفكري، من وجهة نظر البعض سيؤدي إلى عرقلة النمو الطبيعي للإنتاجات الفكرية والعقلية على عهد المرابطين، ومن وجهة نظر السلطة السياسية فهي تسعى للحفاظ على الوحدة العقدية للغرب الإسلامي، سيما وأن فقه الاختلاف لم يكن حاضرا بقوة في هذه المرحلة لذلك تضمن السؤال إشارات مثل الضلالة والجهل.

لم يكن جواب ابن رشد الجد بعيدا عن ملامح سؤال أمير المسلمين المفضي إلى مناصرة أئمة الأشعرية، مستدلا بحديث الرسول ﷺ في الذين حاججوا أهل الزيغ والضلالة؛ فأبطلوها، ونصروا الشريعة بتبيان ما يجب أن يدان به من معتقدات "**الإيمان وما يجب لله عز وجل وما يجوز عليه وما ينتفي عنه**"، ومبيننا موقفه من مقولات المناهضين للأئمة، متهما إياهم بالغباء والجهل والابتداع والزيغ والفسوق. ودالا على أمير المسلمين إلى ضرورة اجبارهم على التوبة ومن رفض يعزر بالضرب حتى يتوب مستدلا بذلك بما قام به أمير المؤمنين رضي الله عنه عمر بن الخطاب بـ "**صبيغ**".

هنا وضع القضية بين يدي أمير المسلمين، بحيث يترك الحديث عن أئمة الأشعرية ولا ضير في أن يعتقد المغاربة فيما يعتقدون، دون التعرض لهم، وفي ذات الوقت يستتاب القائلين على انحرافهم وتكفيرهم للأئمة الأشاعرة. **فهل بعد هذا نستمر في اتهام المرابطين في التقييد على علماء الكلام؟**

من هنا يظهر لنا مدى اهتمام أمير المسلمين علي بن يوسف، بالوضعية العقدية التي أضحت عليها الدولة، لذلك ارتأى إلى استشارة الفقهاء في المسألة، ولا يمكن فهم ذلك إلا في سياق إطار مرجعية الدولة المرابطية المتمثل في الفقه المالكي.

4. بين العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي

كتب الأمير اسحاق بن علي بن يوسف أمير المسلمين (ت541هـ/1146م) أمير إشبيلية، يسأل القاضي ابن رشد الجد عن المذهب الفقهي لأئمة الأشعريين، **هل هم مالكيون أم لا؟ وهل أبوبكر الباقلاني (ت403هـ/1013م) مالكي أم لا؟ وعن عقيدة ابن أبي زيد (ت 386هـ/ 966م) ونظراؤه من فقهاء المغرب أشعريون أم لا؟**

تحمل هذه التساؤلات، إشارات عن تفضيل المغاربة خلال القرن 6هـ (12م) للمذهب المالكي عن غيره من مذاهب أهل السنة، فإذا كان مذهب أئمة الأشعرية مالكي، وأبو بكر الباقلاني المذكور في نص النازلة مالكي، وعقيدة فقيه المغرب ابن أبي زيد القيرواني المالكي ونظراؤه المالكيين من فقهاء المغرب أشاعرة، هذا سيفضي إلى تبني الأندلسيين والمغاربة لعقيدة الأشاعرة، طالما أن أئمتهم مالكيين، والمعروف أن الغالب على سكان بلاد الغرب الإسلامي المذهب المالكي، كما نلمس أن النقاش الدائر في إشبيلية الأندلسية خلال هذه الفترة، يتمحور حول طبيعة المذهب السني لأئمة الأشعرية أو عقيدة بعض الأئمة المالكيين، بمعنى أنهم تجاوزوا الحديث عن شرعية العقيدة الأشعرية، لمرحلة أخرى تتسم بأحقية المذهب المالكي بالعقيدة الأشعرية في بلاد المغرب، وبذلك فالأمير المرابطي علي بن يوسف، يسعى لتأكيد هذه المكانة في السياق العقدي الأشعري، كما أن النقاش الدائر حينها في الأندلس، يختلف عما هو دائر في بلاد المغرب – كما رأينا في النازلة الأولى–

من خلال الجواب يتضح مدى عمق تفكير وفهم القاضي ابن رشد الجد لمسألة المذاهب السنية والعقيدة؛ فهو ينفي أن يكون هناك تباينا بين المذاهب السنية في الأصول، وما يجب أن يعتقد في الصفات؛ فخوض أئمة الأشاعرة في الأصول لا يخرجهم من دائرة المذاهب السنية، رغم اختلافاتها الفقهية (ابن رشد، فتاوى، 2018، ص160) والسؤال على المذهب الفقهي لهؤلاء الأئمة، هو سؤال في ذات الوقت عن مدى توافق المذهب المالكي مع هذه العقيدة الأشعرية، التي بدأت تنتشر في الغرب الإسلامي؛ فضلا عن تجدر المذهب المالكي. كما أن جواب القاضي ابن رشد سيتحدد على إثره ثلاث اتجاهات، إما أن يكرس المذهب المالكي بالنسبة للمتعاطين مع العقيدة الأشعرية، وهكذا سينتصر كلاهما، أو تسقط هذه العقيدة بالنسبة للمتمسكين بفروع المذهب. أو سيتحول المتمسكين بالعقيدة الأشعرية إلى مذاهب سنية أخرى غير المالكية متوافقة مع هذه العقيدة.

حسب المعطيات التاريخية والعقدية والمذهبية، أن الطرح الأول هو الذي سيجد طريقه للانتشار، ومرجع أهل الغرب الإسلامي في ذلك هو السؤال عن مذاهب كبار الأشاعرة المشارقة، لا سيما معرفة مذهب الإمام أبي بكر الباقلاني (ت403هـ/1013م) باعتباره أستاذ أشاعرة بلاد الغرب الإسلامي، والتساؤل عن معرفة عقيدة الفقيه ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ/996م) باعتباره عمدة المذهب المالكي في المغرب الإسلامي كما جاء في النازلة.

يغلب على الأشاعرة في المشرق حتى القرن 6هـ/ 12م المذهب الشافعي، بحكم أن شيخ الاعتقاد أبي الحسن الأشعري كان على مذهب الشافعية، وكذلك كان أبو اسحاق الأسفراييني (ت 418هـ/1027م) شافعي المذهب وقد لقب بشيخ الشافعية (السبكي، 2004، 61/4)، وأبو المعالي الجويني (ت 478هـ/1027م) الملقب بإمام الحرمين، وعرف برئيس الشافعية بنسابور في وقته (السبكي،2004، 255/4)، أما أبو الوليد الباجي الأندلسي (ت 474هـ/1081م) كان متكلما أصوليا على مذهب مالك، قال عنه علي بن حزم الظاهري (لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد القاضي عبدالوهاب، مثل أبي الوليد الباجي) (ابن خلوف،2003،

160/1)، وأبي حامد الغزالي (ت 505هـ/1111م) رجل أشعري المعتقد، يلقب بـ "**الشافعي الثاني**"، وخاض في كلام الصوفية (السبكي، 2004، 124/4).

وينسب تاج الدين السبكي (ت771هـ/1370م) في كتابه "**طبقات الشافعية الكبرى**" كلاما لشيخ الشافعية، المعز بن عبد السلام (ت 660هـ/1262م)، إن متقدمي الفقه من شافعية ومالكية وأحناف وفضلاء الحنابلة، أنهم أشعريون، وابن الحاجب شيخ المالكية والحصيرى شيخ الحنفية (السبكي، 2004، 18/4)، وقال الحافظ بن عساكر ما من فقهاء: "**الحنفية والمالكية والشافعية، إلا موافق للأشعري ومنتسب إليه وراض بجميد سعيه في دين الله، ومثن بكثرة العلم عليه غير شرذمة قليلة تضمر التشبيه وتعادى كل موحد يعتقد التنزيه**" (الشبكي، 2004، 18/4)؛ فبالرغم من أن الأشعرية في بدايتها كانت شافعية المذهب، إلا أن كبارا من المذاهب السنية الأخرى أخذ بها بعد ذلك.

أما في بلاد المغرب؛ فيغلب المذهب المالكي على المتكلمين الأصوليين من الأشاعرة، كأبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (ت 392هـ/1002م)، وأبي الحسن علي بن محمد القابسي، الذي ألف رسالة في فضل الأشعري وبيان إمامته، وهو ممن اتصل بتلامذة الباقلاني، وأبي عبد الله الأزدي القيرواني وهو من تلامذة الباقلاني، وأبي عمران الفاسي (ت 430هـ/1039م) وتلميذه وجاج بن زلو اللمطي، ثم عبد الله بن ياسين الجزولي، ثم أبي بكر المرادي. إمام أهل إفريقية وأبي عبد الله محمد بن علي المازري (ت 536هـ/1142م) (زروق، 2017، ص37).

وفي الأندلس أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474هـ/1081م) الذي ناظر ابن حزم الظاهري في الفقه والعقيدة على المذهب الأشعري، وابن رشد الجد، والقاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري (ت 534هـ/1140م) أخذ العقيدة الأشعرية عن الإمام الغزالي كما أدخل أبو بكر بن العربي (ت 543هـ/1148م) مصنفات الأشعرية إليها وعلى رأسها كتاب الإحياء (زروق،2017، ص38)، وعليه أن العقيدة الأشعرية عموما لم تتقمص مذهب واحد من مذاهب السنة، إلا أنه في بلاد الغرب الإسلامي نجد أن أغلب الأشاعرة مالكيون، بحكم سيادة المذهب المالكي، وتبنية من طرف السلطة المرابطية، هذا التبني سيجعل العقيدة الأشعرية ذات صدى وقبولا لذى علماء الغرب الإسلامي.

وفي نص النازلة نجد ذكر علمين واحد من علماء الأشعرية وهو يسأل عن مذهب الرجل، والثاني عالما من علماء المذهب المالكي ويسأل عن عقيدته، وفي ذلك بحث عن مدى توافق العقيدة الأشعرية مع مذاهب أهل السنة، وقد ذكر ابن رشد الجد في جوابه أن الاختلاف الفقهي المذهبي السني لا يؤذي بالضرورة إلى الاختلاف العقدي، فكل هذه المذاهب متفقة في الأصول، مختلفة في الفروع، ويذكر الباحث التليلي أن ابن رشد الجد، له كتاب في الدفاع عن المالكية والأشعرية، ودفاعه عن المالكية متجه ضد الحنفية، كما هي لذى أبي جعفر الطحاوي، وضد الظاهرية كما هي عند داود، وابن حزم، والدفاع عن الأشعرية متجه ضد المعتزلة والشيعة (ابن رشد، مسائل، 9/1).

أما عن محمد بن عبد الله ابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ/996) فقد لقب بـ: "**مالك الصغير**" (الشيرازي،1970، ص160) و"**قطب المذهب**" (الدباغ،2005. 110/3)، من أول مؤلفاته الرسالة التي قيل فيها: "**هي باكورة السعد وزبدة المذهب**"، وقد ذكر القاضي عياض في شهادته: "**كان أبو محمد إمام المالكية في وقته، وقدوتهم، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله، وكان واسع العلم، كثير الحفظ والرواية، كتبه تشهد له بذلك، فصيح القلم ... وحاز رئاسة الدين والدنيا، وإليه كانت الرحلة من الأقطار، وهو الذي لخص المذهب وضم نشره وذبّ عنه**" (عياض،المدارك،81،1967).

أما عن جواب ابن رشد الجد عن عقيدة ابن أبي زيد؛ فكان ما وشح به هذا الأخير صدر رسالته "**باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات**" قال في مقدمة الرسالة: "**إنه فوق عرشه المجيد بذاته وهو في كل مكان بعلمه**" (القيرواني، ب. ت، ص ص17 18)، وقد تناول في "**كتاب الجامع**" بعض القضايا العقدية، وعنونها بـ "**باب ذكر السنن التي خلافها البدع وذكر الاقتداء والاتباع، وشيء من فضل الصحابة ومجانبة أهل البدع**" (الحبيب، ب.ت ،ص 44)، وقال الدباغ في كتابه: "**معالم الإيمان**" عن "**الرسالة**" لابن أبي زيد "**اشتهرت الرسالة في سائر بلاد المسلمين حتى بلغت "العراق" و"اليمن" و"الحجاز " و"الشام" و"مصر" و"صقلية" وجميع بلاد "إفريقيا" و"الأندلس" و"المغرب" و"بلاد السودان"، وتنافس الناس في اقتنائها حتى كتبت بالذهب. وأول نسخة منها بيعت "ببغداد" في حلقة "أبي بكر الأبهري" بعشرين دينارا ذهبا**" (الدباغ،2005، 137/3).

رغم إقرار ابن رشد الجد، أن أبا بكر الباقلاني كان عارف بأصول الفقه على مذهب الإمام مالك، إلا أنه لم يتحقق من ترجيحه لمذهب مالك على المذاهب السنية الأخرى، وهو ما قاله عنه الإمام الذهبي في حديثه: "**كان سيفا على المعتزلة والرفضة والمشبهة وغالب قواعده على السنة**" (الذهبي، 17،1985/193).

وممن نسبه للمالكية نجد اليافعي الذي قال: "**الإمام الكبير الحبر الشهير، لسان المتكلمين، وموضح البراهين، وقامع المبتدعين، وقاطع المبطلين...، الأصولي، المتكلم المالكي الأشعري**" (المجدوب،44،2009) وقد أورد صاحب كتاب شجرة النور الزكية سؤالا طرح على الباقلاني مفاده: "**من أين تمذهبت بمذهب مالك، ورأي الأشعري مع أنك هروي، فقال: قدمت بغداد وكنت ماشيا مع الدار قطني فلقينا أبا بكر بن الطيب، فلزمه الدار قطني بعدما قبل وجهه وعينه، فلما افترقا قلت من هذا قال: هذا إمام المسلمين والذاب عن الدين القاضي أبو بكر الطيب، فمن ذلك الوقت ترددت عليه وتمذهبت بمذهبه**" (ابن خلوف،2003،ص ص 92 93). وقال ابن عمار الميورقي: "**كان ابن الطيب مالكيا فاضلا متورعا**" (عياض،1987، 45/7)، وقال ابن العماد: "**ابن الباقلاني القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري المالكي الأصولي المتكلم**" (ابن العماد، 2،1986/168).

أما في نسبة الباقلاني للمذهب الحنبلي، فيرجع ذلك حسب ابن تيمية إلى طريقته في الرد على المبتدعة، التي يتبع فيها طريقة ابن كلاب الحنبلي، ولهذا كان يكتب في أجوبته محمد بن الطيب الحنبلي، قال

ابن تيمية: "**أن العراقيين المنتسبين إلى أهل الإثبات من أتباع ابن كلاب كأبي العباس القلانسي وأبي الحسن الأشعري وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري والقاضي أبي بكر بن الباقلاني وأمثالهم، أقرب إلى السنة وأتبع لأحمد بن حنبل وأمثاله، من أهل خرسان المائلين إلى طريقة ابن كلاب، ولهذا كان القاضي أبوبكر يكتب في أجوبته محمد بن الطيب الحنبلي، كما كان يقول الأشعري**" (ابن تيمية، 1991،1/270)، وقد جاء في كتاب البداية والنهاية لابن كثير، كلام لأبي ذر الهروي عن الباقلاني، أنه كان "**رأس المتكلمين على مذهب الشافعي... ويقال أنه كان لا ينام كل ليلة حتى يكتب عشرين ورقة من مدة طويلة من عمره، فانتشرت عنه تصانيف كثيرة منها التبصرة ودقائق الحقائق، والتمهيد في أصول الفقه، وشرح الإبانة... في الرد على الباطنية كشف الأسرار وهتك الأستار... وقد اختلفوا في مذهبه في الفروع، فقيل: شافعي وقيل مالكي**" (ابن كثير، 11،1986/403).

وسعى الإمام السبكي في كتابه طبقات الشافعية الكبرى لحسم الجدل في مذهب الإمام الباقلاني في إطار توضيحه للخلط الذي وقع فيه البعض في التمييز بينه وأبي الحسن الأشعري، إذا قيل أبا بكر الأشعري أي الباقلاني، يظن أن الأمر يتعلق بأبي الحسن الأشعري وعلى هذا توهم البعض أن أبا الحسن كان مالكيا، في حين أن أبا بكر الباقلاني هو المالكي (السبكي،2،2004/255).

بعد سردنا لهذه الآراء وترجيح مالكية الإمام الباقلاني، فإن جواب القاضي ابن رشد الجد سؤال الأمير المرابطي، لم يؤكد مذهبا فقهيا معينا لأبي بكر الباقلاني، وقد لاحظنا أن ممن ترجموا له اختلفوا في تحديد مذهبه من شافعي إلى حنبلي إلى مالكي، وهناك من يجمل ويقول: "**وغالب عليه قواعد أهل السنة**"، وهنا يتأكد لنا موضوعية وصدقية ابن رشد الجد، فهو لم يركن إلى للقول بمالكية الإمام الباقلاني، لإرضاء حكام المرابطين المالكيين – وإن قال به بعض العلماء– بل ترك الأمر مفتوحا ولم يربط.

إلا أن قاضي الجماعة ابن رشد، أشار إلى قضية جوهرية تتجاوز مذهب الإمام الباقلاني، إلى تأكيد مكانة علمي الأصول والفروع، إذ يرى أن الأخذ بمذهب من المذاهب الفقهية من جهة ومعرفة علم الأصول بقوله: "**العالم على الحقيقة، هو العالم بالأصول والفروع لا من عني بحفظ الفروع ولم يتحقق بمعرفة الأصول**" (ابن رشد، فتاوى،1061)، وفي ذلك طعن غير مباشر في بعض فقهاء المرابطين الذين عنوا بالفروع وأهملوا الأصول.

5. مكانة علم الكلام عند غلاة الأشاعرة

تتعلق النازلة بالسؤال عن صحة ما يتردد من أقوال أهل الكلام بعلم من الأصول الأشعرية، كقولهم: "**لا يكمل الإيمان إلا به –أي: علم الكلام – ولا يصح الإسلام إلا باستعماله ومطالعته وتحقيقه، وأنه يتعين على العالم والجاهل قراءته ودراسته**" (ابن رشد، فتاوى،2018هـ ص،467)، وقولهم: "**أنه لا ينبغي لأحد من المسلمين في أول ابتدائه، لتبصرته بأمر دين الله... من وضوء وصلاة: أن يتعلم شيئا من ذلك إلا بعد**

نظره، وقراءته لعلم أصولهم، واقتدائه بمذهبهم، ومتى خالف ذلك من أمرهم كفروه) (ابن رشد، فتاوى،2018، ص467".

يظهر أن المتوجه بالسؤال للقاضي ابن رشد، فقيه نبيه ومطلع على ما يتداول في الأوساط الفقهية، ونرجح أن يكون أندلسيا، وهو خلاف السائل السياسي كما في النازلتين السابقتين، وهذا يتأكد لنا أكثر حين يقول المستفتي: "**بين لنا وفقك الله ذلك كله، وفسره لنا، وأوضحه مشروحا، موفقا لذلك ... ولك الفضل في الإحالة على الكتب التي منها الجواب**" (ابن رشد، فتاوى،2018، ص467)، كما يظهر أنها وردت في وقت أصبح التشدد سمة الداعين للأشعرية وعلم الكلام، حيث روجوا إلى حكم شرعي مفاده أن إيمان الفرد لا يكتمل، وإسلامه لا يصح إلا بالنظر والاستدلال على القوانين التي رتبها أهل الكلام على مذهب الأشعرية، وأكيد أن العوام أو كما سماهم الجُهال أضحوا يطلبون علم الكلام مخافة النقص في إيمانهم، أو عدم صحة إسلامهم، كما أن موضوع الأسئلة تطور إلى حيثيات العقيدة ولم يعد يُسأل عن مذهب أو عقيدة العالم الفلاني.

كان جواب ابن رشد الجد على السؤال بالنفي (ابن رشد، فتاوى،2018، ص467)، وأن لا أحد من أئمة الأشعرية أقر بذلك، وأن الإسلام عقيدة وشريعة أُنزل على سيد الأنام عليه الصلاة السلام كاملا وبلّغه كاملا ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (قرآن،المائدة،3)؛ فإثبات التوحيد عند أي مسلم ليس مرتبطا بمعرفته ما يجب لله من الصفات وما يجوز عليه منها، وما يستحيل وصفه بها، وإنما أمره بالاعتبار بما فيها من آثار الصنعة ولطيف الحكمة الدالين على وجود الصانع الحكيم، مثل قوله تعالى: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (قرآن،الداريات،21) و: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ (قرآن،الغاشية،17) وقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (قرآن،آل عمران، 190) وغيرها كثير، وأن يقرر عنده أنه واحد قادر عالم، مريد: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (قرآن، الشورى،9) ، فمن تيقن عنده "**وحدانيته وعمله وقدرته وإرادته بما شاهده من أفعاله، على الحكمة واطرادها في سبيلها، وجريها على طرقها، وعلم سائر صفاتها توفيقا على الكتاب المنزل الذي بان حقه، وعن النبي ﷺ، الذي ظهر صدقه**" (ابن رشد، فتاوى،2018، ص470)، فهو على اعتقاد سلف الأمة لكونه أصح وأبين ونظر عقلي بديهي مركب على مقدمات من العلم لا يقع الخلاف في دلالتها.

بعدما فصّل ابن رشد الجد في طريقة استدلال السلف، يرى أن منهج المتكلمين من الأشاعرة، وإن كان من طرق العلم الصحيحة، لم يكن مطروقا عند الصحابة والتابعين، لعدم الحاجة إليه، ومع ظهور الفرق كالمعتزلة والشيعة وغيرها، أصبح لزاما على ولاة الأمور نهي العامة والمبتدئين عن قراءة شيء من كتب المتكلمين من الأشاعرة، مخافة أن تضل بهم أفهامهم عن ما يلزم اعتقاده أو تحيد بهم كما لا يجب اعتقاده، والأجدر بهم أن يتعلموا ما يلزمهم التفقه فيه من سائر الشرائع والاحكام ومعرفة الحلال والحرام، ولا يحق إلا

لمن تقدم في طلب العلم وأضحى له حظ وافر من الفهم، أن يقرأ عقيدة المتكلمين من الأشاعرة، بشرط وجود الشيخ ولا تؤخذ مباشرة من الكتب.

إن تقديم علم الكلام على غير طريقة الأشاعرة، في الإيمان والاسلام، فهذا أمر مردود عند ابن رشد الجد، والبداية حسبه تكون بتعلم ما يقيم به أمر الله من وضوء وصلاة وغيرها من العبادات، فكيف لمن لا يعرف كيف يقيم وضوءه وصلاته أن يعرف الله حق المعرفة، "**وما الكفر إلا في اعتقاد ما ذهبوا إليه**" (ابن رشد، فتاوى، 2018، ص470).

تلكم هي القضايا الأشعرية المحدثة، التي أثارها قاضي الجماعة ابن رشد الجد في مصنفه استجابة للأسئلة التي وردت له، وكانت إجابته منصفة لهذه العقيدة، ودعوة غير مباشرة لتكريسها في الدولة المرابطية المالكية.

خاتمة

من خلال معالجتنا لموضوع دراستنا "**صدى العقيدة الأشعرية في نوازل ابن رشد الجد**"، وقفنا عند الاستنتاجات التالية:

العقيدة الأشعرية لم تنتقل إلى بلاد الغرب الإسلامي، إلا بعد حوالي القرن من وفاة صاحب العقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري (ت 324هـ).

كان علم الكلام هو حامل العقيدة الأشعرية إلى بلاد الغرب الإسلامي، فالمؤشرات على انتشار علم الكلام في المنطقة كان سابقا لتواجد العقيدة الأشعرية بها.

تعتبر "**فتاوى ابن رشد الجد**" أولى المصنفات التي أوردت قضايا العقيدة الأشعرية المستحدثة في الغرب الإسلامي، ورغم تعدد فتاوى الكتاب ومواضيعها، فلم يرد حول العقيدة الأشعرية إلا ثلاث نوازل، مما يدل على أنها قضية مستحدثة.

حاجة الأمير علي بن يوسف بن تاشفين المرابطي، للرد على القائلين بكفر أئمة الأشعرية، دفعته لرفع تساؤله لقاضي الجماعة أبي الوليد ابن رشد الجد، سعيا منه للحفاظ على الوحدة المذهبية والعقيدة للغرب الإسلامي.

لم يكن المغاربة عموما وفقهاء المالكية خصوصا، ليقبلوا بالعقيدة الأشعرية لولا اطمئنانهم لها وتيقنهم بتوافقها مع المذهب المالكي، فضلا عن تساؤلهم عن عقيدة علمائهم مثل ابن أبي زيد القيرواني باعتباره عمدة الفقه المالكي.

استمرار النقاش في بلاد الغرب الإسلامي، عن علم الكلام، في محاولة لجعله ملازما لإسلام الفرد، ومكملا لإيمانه، فما كان من ابن رشد الجد إلا أن يفند هذه المقولات، ويؤكد أن لا أحد من أئمة الأشعرية أقر بذلك.

تحرير العقيدة الأشعرية من الأفكار والأحكام التي ألصقت بها، من طرف غلاة الأشاعرة أو الدخلاء عليها. وتصدي القاضي ابن رشد الجد لهم، دليلا على انتصاره للعقيدة الأشعرية وحرصه على عدم الحيد بها عن منهج الأولين.

تاريخيا، تعتبر نوازل ابن رشد الجد، فاتحة المصنفات التي أوردت المسائل المتعلقة بالعقيدة الأشعرية في بلاد الغرب الإسلامي.

التعاليق:

1 – تم الاطلاع عليه في الموقع التالي: http://historyinarabic.blogspot.com/2018/10/blog-post.html بتاريخ 16 يناير 2021، في الساعة 14.

2 – تم الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.habous.gov.ma/2012-01-26-16-14-59/1257-مراحل-اعتناق-المغاربة-للعقيدة-الأشعرية.html. بتاريخ 2021/11/22. في الساعة 23.

3 – **قال أبو الوليد بن الفرضي:** كان ابو ميمونة (درّاس) حافظا للرأي على مذهب مالك. ينظر: القاضي عياض ترتيب المدارك وتقريب المسالك أبو الفضل القاضي عياض اليحصبي (ت 544هـ) مطبعة فضالة المحمدية المغرب. ط1. ج6/ 82. وقد ورد أن له رسالة في الدفاع عن الأشعرية /درّاس-بن-إسماعيل-الفاسي-ت357هـ.

4 – كذلك سماها ابن عرفة، البرزلي في نوازله، وابن فرحون في تبصرته، ص 40.

5 – صبيغ التميمي العراقي، بعث به عمرو بن العاص إلى عمر بن الخطاب، لما رآه يسأل عن متشابه القرآن بين الأجناد، فأعد له عمر عراجين النخل فقال: من انت قال: أنا عبد الله صبيغ، قال: وأنا عبد الله عمر، فضربه حتى دمى رأسه فقال: حسبك يا أمير المؤمنين، قد ذهب الذي كنت اجده في راسي ثم نفاه إلى البصرة. ينظر فتاوى ابن رشد، الهامش: ص 805.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم، رواية ورش.

المؤلفات

1-ابن رشد الجد أبو الوليد، (1993)، **مسائل ابن رشد الجد**، تحقيق: الحبيب التجكاني، الطبعة الثانية، دار الجيل بيروت، ودار الآفاق الجديدة المغرب.

2-ابن رشد الجد أبو الوليد، (2018)، **فتاوى ابن رشد الجد، تحقيق محمد العزاوي**، دار الكتب العلمية، بيروت

3-القاضي عياض اليحصبي، (ب. ت). **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، مطبعة فضالة المحمدية. المغرب.

4-القاضي عياض اليحصبي، (1981)، **الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض**. تح: ماهر زهير جرار، الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى

5-ابن فرحون المالكي، (ب. ت). **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تح، تع: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر القاهرة.

6-ابن عساكر ابو القاسم، (1404هـ)، **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري**، دار الكتاب العربي بيروت ط3.

7-محمد بن محمد بن مخلوف، (ب. ت). **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، تح: عمر علي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.

8-الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (1985م)، **سير أعلام النبلاء**، الناشر: مؤسسة الرسلة، الطبعة الثالثة.

9-ابراهيم التهامي، (2005م)، **جهود علماء المغرب في الفاع عن عقيدة أهل السنة**، مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت، الطبعة الأولى.

10-البرزلي، أبو القاسم بن أحمد البلوي، (2002)، **الجامع في مسائل الأحكام**، تح: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي.

11-التادلي، يوسف بن يحيى بن عيسى، (1997م)، **التشوف إلى رجال التصوف**، تح: أحمد توفيق، الطبعة الثانية.

12-التنبكتي، أحمد بابا، (2000م)، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**. الناشر: دار الكتاب، ليبيا.
13-السبكي، تقي الدين، (2004م)، **طبقات الشافعية الكبرى**. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى.
14- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (1994م). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تح: إحسان عباس، دار صادر.
15-الشيرازي، إبراهيم بن علي، (1970)، **طبقات الفقهاء**. تح: إحسان عباس. دار الرائد العربي، بيروت.
16-ابن الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن، (2005م)، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، دار الكتب العلمية.
17-القيرواني، ابن أبي زيد، (ب. ت)، **الرسالة**، دار الفضيلة، القاهرة
18-الحبيب بن الطاهر، (ب. ت). **ابن أبي زيد القيرواني وعقيدته في الرسالة والجامع**.
19-ابن كثير، أبو الفداء، (1986م)، **البداية والنهاية**، دار الفكر.
20-عبد العزيز المجدوب، (2009م). **القاضي أبو بكر الباقلاني، وآراؤه الكلامية والفلسفية**. دار سحنون للنشر. تونس.
21-ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، (1986م). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. تح: عبد القادر الأرناؤوط. دار ابن كثير. دمشق. الطبعة الأولى.
22-ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني الدمشقي، (1991م)، **درء تعارض العقل والنقل**، تح: محمد رشاد سالم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة الثانية.
23-عبد الواحد المراكشي، (1978)، **المعجب في تاريخ المغرب**. تح: محمد ساعد العريان ومحمد العربي العلمي، دار الكتاب البيضاء. الطبعة السابعة.
24-شهاب الدين، أبو العباس زروق. **عقيدة الإمام العارف بالله الشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد زروق من خلال كتبه**، تح: محمد إدريس الطيب. دار الكتب العلمية.

مواقع الانترنيت:

1-ياسين أسعيدي، (2018)، **أهمية كتاب فتاوى ابن رشد في الدراسات التاريخية**،
http://historyinarabic.blogspot.com/2018/10/blog-post.html
2- أحمد الكنسوسي (1981م): **مراحل اعتناق المغاربة للعقيدة الأشعرية** www.habous.gov.ma/2012-01-26-16-14-59/1257-مراحل-اعتناق-المغاربة-للعقيدة-الأشعرية. html .